گـۆڤـاری زانـکـۆی ڕاپـەڕیـن
Journal of University of Raparin.
مجلة جامعة رابرين

E-ISSN: 2522 – 7130P-ISSN: 2410 – 1036
This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0
DOI:10.26750/Vol(11).No(3).Paper17

ڕێـکەوتـی وەرگـرتـن:٢٠٢٣/٠١/١٠
ڕێکەوتی پەسەندکردن:٢٠٢٣/٠٢/٢٢
ڕێـکەوتی بڵاوکردنەوە:٢٠٢٤/٠٦/٢٩

فساد الوزراء في دول وإمارات المشرق الإسلامي

(205 .617 هـ/820 .1220 م)

رمضان أحمد محمد البرافي[١] - فرهاد حاجي عبوش[٢]

rmdanbrafy@gmail.com - farhad.haji@uod.ac

[١+٢]قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، دهوك، إقليم كوردستان، العراق.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ظاهرة الفساد عند الوزراء في دول وإمارات المشرق الإسلامي في المدة ما بين سنة (205 هـ/ 820م) إلى سنة (617 هـ/1220م)، وكانت تلك الظاهرة إحدى التطورات الخطيرة التي حدثت في تلك الإمارات، حيث اعتلى على ذلك المنصب في تلك الإمارات مجموعة من الوزراء؛ الذين استطاعوا الوصول إلى مكانة كبيرة في المجتمع، فقد تمتع مجموعة منهم بالسلطة المطلقة وتدخلوا في شؤون الحكم. وكان السمة البارزة لمنصب الوزارة في دول وإمارات المشرق الإسلامي، هي عرضها للبيع فكان كل من يدفع أكثر يحصل عليها. ولأجل تعويض المبالغ التي صرفت، كانوا يلجؤون إلى طرق غير شرعية كالسلب والنهب والرشوة، وكان ذلك سبباً لانتشار الفساد في أعلى وظائف الدولة.

تنقسم الدراسة إلى ثمانية محاور، خصص الأول منها لذكر فساد الوزراء في الإمارة الطاهرية، أما الثاني فكانت عن فساد الوزراء في الإمارة الزيدية، وتطرق المحور الثالث إلى فساد الوزراء في الإمارة السامانية، وخصص المحور الرابع للحديث عن فساد الوزراء في الإمارة الزيارية، بينما تناول المحور الخامس فساد الوزراء في الدولة البويهية، في حين تطرق المحور السادس إلى فساد الوزراء في الدولة الغزنوية، وركز المحور السابع على فساد الوزراء في الدولة السلجوقية، أما المحور الثامن والأخير فقد خصص للفساد الوزراء في الدولة الخوارزمية.

الكلمات المفتاحية: الوزارة – دويلات المشرق – الفساد – الرشاوي.

المقدمة:

اتسم تاريخ المشرق الإسلامي بالعديد من الخصائص التي ميزتها عن باقي الامصار، فكان للتنوع السكاني فيها من جهة، والتنوع الفكري والمذهبي أيضاً، تأثيراً كبيراً وواضحاً على مسارات الاحداث سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية من جهة أخرى، ناهيك عن المتحولات التي كانت تحدث فيها جراء الحروب التي تنشب بين الدويلات والإمارات لدوافع توسعية أو مذهبية، ناهيك عن الصراعات الداخلية التي كانت تفرض حالة من الفوضى السياسية في أحيان كثيرة، ولأهمية تلك المتحولات وتأثيراتها اتخذت الدراسة من الفساد الإداري مدخلاً للدراسة في تاريخ تلك الدويلات والإمارات، لاسيما أن العديد من الدراسات السابقة قد أولت اهتماماً بالنظم الإدارية والمفاسد التي تفشت فيها، ولذلك وجدت الدراسة في فساد الوزراء وأصحاب المناصب أهمية خاصة في سير الاحداث وعلى ذلك الأساس تحاول الدراسة ابراز أهم معالم ذلك الفساد من خلال رصد بعض الحالات التي وقع العديد من الوزراء فيها مظهرين فسادهم المالي والأخلاقي أحياناً.

يعد تاريخ دويلات وإمارات المشرق الإسلامي مُكملاً لتاريخ الدولة العباسية التي أثناء حكمها برزت تلك الدويلات والإمارات، وأخذت من نظمها وسياستها، وأحكامها منها، وبذلك تبوأت مكانة بارزة وحيزاً كبيراً ليس على الصعيد المالي والاقتصادي فحسب، إنما على الصعيدين السياسي والعسكري أيضاً، ناهيك عن المجالات الأخرى المتعلقة بالنظم الإدارية والفكرية والاجتماعية، فكونت بذلك تاريخاً خاصاً بها، ومع ذلك فقد رسمت بعض الشخصيات الساعية للمناصب والمكاسب الشخصية على حساب التشريعات والأهالي والتجار والرجال النافذين في تلك الدويلات والإمارات معلماً مغايراً لها، وذلك عبر ظهور وزراء وأصحاب مناصب أساؤوا استغلال مكانتهم، وشوهوا تاريخ تلك الدويلات والإمارات، بأفعالهم المشينة البعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي الحنيف.

وكان منصب الوزارة من أرفع المناصب السياسية في دول وإمارات المشرق الإسلامي، وتأتي منزلة الوزير بعد منزلة السلطان والأمير، ولأهمية ذلك المنصب أصبح ميدان منافسة ونزاع لدى رجال البلاط والخاصة، لكي ينالوا ذلك المنصب، مما دفعهم إلى اتباع طريق الرشوة والدس والقتل، وبذلك ازدادت حالة المنافسة للوصول إلى كرسي الوزارة وانتهت حياة أغلبهم بالاغتيال.

وترجع أهمية الموضوع إلى تكرار ظاهرة الفساد عند الوزراء في أغلب دول وإمارات المشرق الإسلامي؛ حيث لم تكن تلك الظاهرة غريبة عن تلك الدول والإمارات خلال سنوات (205-617هـ/820-1220م)، فضلاً عن عدم تطرق الباحثين لها بشكل خاص – حسب علمي – بل لم يجد الباحث عند بحثه وتصفحه للكتب المتعلقة بهذا الموضوع من أخذ من الباحثين بدراسة هذا الموضوع دراسة شاملة تحيط بجميع جوانبها. وإنما تناول بعضهم جزئيات محددة.، لذا وجدت من الجدير التطرق إليه في هذه الدراسة لسد تلك الثغرة في المشرق الإسلامي خلال تلك الحقبة. فمن هذا المنطلق وقع الاختيار عليه لأنه يسهم في إبراز التأثير الفساد عند الوزراء في مجتمع المشرق الإسلامي في الحقبة المذكورة.

قسمت الدراسة الموسومة (فساد الوزراء في دول وإمارات المشرق الإسلامي (205 . 617 هـ/820 .1220 م)، إلى ثمانية محاور، خصص الأول منها لذكر فساد الوزراء في الإمارة الطاهرية، أما الثاني فكانت عن فساد الوزراء في الإمارة الزيدية، وتطرق المحور الثالث إلى فساد الوزراء في الإمارة السامانية، وخصص المحور الرابع للحديث عن فساد الوزراء في الإمارة الزيارية، بينما تناول المحور الخامس

فساد الوزراء في الدولة البويهية، في حين تطرق المحور السادس إلى فساد الوزراء في الدولة الغزنوية، وركز المحور السابع على فساد الوزراء في الدولة السلجوقية، أما المحور الثامن والأخير فقد خصص للفساد الوزراء في الدولة الخوارزمية.

اعتمدت الدراسة على عدد غير قليل من المصادر والمراجع والرسائل الجامعية والمقالات العلمية، تأتي في مقدمتها كتب التواريخ العامة، لانها تقدم تفاصيل دقيقة لا تتوفر في غيرها من الكتب، منها كتاب (تاريخ اليميني) للعتبي (ت 427هـ/1035م)، قدم مادة طيبة عن حكم سبكتكين وعهد ابنه السلطان محمود الغزنوي إلى سنة (410هـ /1019م)، ويعد مؤلفه شاهد عيان، لكونه شغل منصب كاتب السلطان محمود الغزنوي مدوناً غزواته في الهند، وتناول أخبار السامانيين في عهد نوح بن منصور، كما تناول بالتفصيل الحديث عن البويهيين قبل سنة (373هـ/983م)، وكتاب (الكامل في التاريخ) للمؤلف ابن الأثير الجزري (ت: 630هـ /1349م)؛ الذي يعد من الكتب الذي تميز بغزارة المادة التاريخية وعمق الفكر ودقة البحث، وكانت الاستفادة شاملة لجميع محاور الدراسة، إضافة إلى ذلك تمت آلافادة من المصادر الأخرى، ساهمت بشكل أو بآخر في تكوين الإطار العلمي- الأكاديمي للدراسة، مثل: كتاب (طبقات ناصري)، للمؤرخ الجوزجاني (ت658هـ/1259) فقد تحدث بالتفصيل عن سلاطين المشرق الإسلامي حتى سنة (658هـ/1259م) خاصة منطقة خراسان، وتم الاستفادة منه عن تاريخ أمراء الغورية من الهند وافغانستان والدولة الشمسية في الهند، باعتباره المصدر الأساس لتاريخ أمراء الغورية في الهند وافغانستان، وكتاب (مروج الذهب ومعادن الجوهر) للمسعودي (ت 346 هـ / 958 م)، وكتاب (تاريخ طبرستان) لأبن أسفنديار (ت 630 هـ /1233م)، وكتاب (دستور الوزراء) للخواندمير (ت:942هـ/ 1536م)، بالإضافة إلى ذلك تمت آلافادة من عدد من المراجع التي تتفاوت في أهميتها وصلتها بالموضوع، كانت لبعضها أهمية كبيرة في إتمام هذه الدراسة، منها: كتاب (الوزارة في عهد السلاجقة) لمؤلفه عباس اقبال، لكونه مرجعاً مهماً استفاد منها في فساد الوزراء في العهد السلجوقي، وغيرها من المصادر والمراجع التي وردت في آخر الدراسة.

- الوزارة في دول وإمارات المشرق الإسلامي:

هي من أكمل نظم الدولة الإسلامية النموذجية (الماوردي، 1976، ص47-166 ؛ اليوزبكي، 1970، ص15-293)، حتى أن لفظ وزير أصبح لفظاً مقبولاً على المستوى العالمي، بمعنى يقابل المعنى الشرقي رئيس الوزراء صاحب السلطات غير المحدودة (جواتيايين، 1980، ص79 ؛ الجبراني، 2014، ص70)، والذي يعد من أهم مناصب الدولة، لأن الوزير كان يرأس جميع رجال الديوان، ويشرف على جميع أعمال الدولة بموظفيها، مما جعل الوزير يمسك بزمام الأمور في الدولة ويستطيع توجيه سياستها في الداخل والخارج، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على قوة وكفاءة وشخصية الوزير في إدارة دفة الحكم في جميع أقاليم الدولة (حسنين، 1981، ص162 ؛ كلاوسنر، 2001، ص81) .

ولأهمية ذلك المنصب، أصبح مطمحاً لكبار الموظفين ورجال الدولة وتنافسوا في الحصول عليه، الذي كان يعد وسيلة للثراء وجمع الأموال بكل الطرق وتحت مظلة الحكم، ونتيجة الطمع وحب المال تعرض الكثير من الوزراء في دويلات المشرق الإسلامي، للعزل أو السجن والتعذيب أو القتل ولا مناص من القول أن ذلك كان سبباً في فساد سيرتهم المهنية .

أولاً- فساد الوزراء في الإمارة الطاهرية (205-259هـ/820-872م):

تأسست الإمارة الطاهرية في خراسان، وكان مؤسسها طاهر بن الحسين (205 – 207هـ/ 820 – 822م) من سلالة فارسية، وكان أحد قواد الخليفة العباسي المأمون (198-218هـ/813-833م)، تمكن من تثبيت حكمه بعد القضاء على ثورة الخوارج، وبعد وفاته توارث أبناؤه وأحفاده حكم الإمارة (أبن طيفور , 2009 , ص ص21-30 ؛ اليعقوبي , 1387 , ج2 , ص ص180-190 ؛ أبو العلا، 2005، ص ص10-37)، وخلال فترة حكم محمد بن عبدالله (248 - 259 هـ / 863 – 873 م)، عين منصور بن يحيى سنة (240 هـ / 852 م) وزيراً في طبرستان فأحدث في الولاية بدعاً وسلم المال لأيدٍ غير أمينة والذي كان سبباً في عزله (أبن أسفنديار، 2002، ص290) .

ثانياً- فساد الوزراء في الإمارة الزيدية (250-316هـ/864-928م):

تمكن الحسن بن زيد العلوي في سنة (250هـ / 865 م) من أرساء قواعد أول دولة شيعية في طبرستان وبلاد الديلم والري المعروف بالدولة الزيدية، وبعد وفاته في سنة (272 هـ / 886 م) ولي محمد بن زيد الحكم خلفاً لأخيه، وبعد وفاته في سنة (287هـ / 900 م) آل الحكم إلى الداعي الحسن بن علي الأطروش، واستمرت الدولة حتى سنة (316 هـ / 929 م) تمثل نهاية الدولة الزيدية (المسعودي , 2010 , ج4 , ص237 ؛ مادي لونغ , 1987, ص ص17-354).

وكان أبو الحسن بن أبي يوسف وزيراً لأبو جعفر العلوي (ت 345 هـ / 957 م)، وكان يحيف على الرعية ويظلمهم مما أثار غالبية مدينة آمل (مدينة في طبرستان) ضده، ووقع القتال بينهم، أستمر يوماً كاملاً، تعرض الكثير من كلا الطرفين للقتل والجرح، حاول الوزير أن ينتقم منهم، ولكنه كان ينتظر الفرصة المناسبة وقد أتته الفرصة في يوم الجمعة، حيث تجمع الناس في الجامع وهم عزل، فأمر الوزير أبا الحسن بن ابي يوسف الجنود بسد جميع بوابات الجامع فكانوا يقتلون كل من يخرج من الجامع حتى إنهم قتلوا عدداً من أهل الصلاح والتقوى في ساحة الجامع(ابن اسفنديار، 2002، ص293)،ولم يكتفِ بذلك بل أخذ أموالاً طائلة من أهل آمل فاقت الحد (المسعودي، ج4، ص292 ؛ أبن اسفنديار، 2002، ص294) .

أما الوزير حفص بن هاشم، قد طمع في أملاك أحد الدهاقين في خراسان، وطلب من ورثته بيع تلك الأملاك له، لكنهم امتنعوا عن البيع، لذا أصدر أمراً بسجن أصحاب تلك الأملاك، ونتيجة لظلم الوزير، قضوا خمس عشرة سنة في السجن، تعرضوا فيها لأشد أنواع التعذيب، ومع ذلك لم يبيعوا أملاكهم للوزير، وبقوا على تلك الحالة، إلى أن توفي أمير خراسان حسن بن طاهر (النرشخي، 1993، ص ص85-86)، عندئذ لم يستطيع الوزير البقاء في خراسان فهرب ونهبوا داره، وظل متوارياً عن الأنظار حتى توفي (ابن اسفنديار، 2002، ص275) .

ثالثاً- فساد الوزراء في الإمارة السامانية (261-389هـ/874-999م):

سلالة فارسية يرجع نسبهم إلى سامان أحد نبلاء بلخ، تمكنوا من تأسيس دولة في بلاد ما وراء النهر وأقسام من بلاد فارس وأفغانستان ما بين سنتي (261-389 هـ / 875-999 م)، ومن أشهر أمرائهم نصر بن أحمد (261-279 هـ / 874-892 م)، والأمير إسماعيل بن أحمد (279-295 هـ / 982 – 907 م)، وأحمد بن إسماعيل (295-301 هـ / 907-913 م)، ودامت حكمهم حوالي (128) سنة . (النرشخي، 1993، ص ص25-75).

كان أبو الحسن الدهقان وزيراً لأحمد بن إسماعيل الساماني (295 – 301 هـ / 908 – 914 م)، وكانت أموال المراجعين تحول إليه، وقد اشتهر بأخذ الرشاوي والخيانة، وبعد أن علم به الأمير أحمد بن إسماعيل استدعاه وقال له : ((عليك بالإقلاع عن أخذ الرشوة، والامتناع عن الخيانة، فتعهد أن لا يفعل مثل هذا بعد ... واقسم)) (ابن اسفنديار، 2002، ص275)، ومع ذلك أنه لم يفي بعهده واستمر في أخذ الرشاوي، فاستدعاه وقال له كيف تجيز أن تحل مثل هذا القسم، لذا خاف الوزير من أن يقتله الأمير فوضع خطة للتخلص من الأمير، فأقنع أربعة من غلمانه، وأعطاهم ثمانية آلاف دينار ذهبية، وأمرهم بقتله، فتمكنوا منه ليلاً، ولكنهم لم يستطيعوا الهرب فقبضوا عليهم وبعد الضرب اعترفوا بأن الوزير الدهقان قد أمرهم بقتله، فقبضوا على الوزير وأخذوا كل يوم يقطعون قطعة لحم من جسده حتى مات (ابن اسفنديار، 2002، ص275) .

رابعاً- فساد الوزراء في الإمارة الزيارية (316 – 470هـ/ 928 – 1077م):

قامت الإمارة الزيارية على أنقاض الإمارة الزيدية، في شمال طبرستان وجنوب بحر قزوين، حيث تخلى أسفار بن شرويه (315-316هـ/927-928م)، عن خدمة الزيدية ونكل بهم، واستقل بجرجان وطبرستان، ولكن قادة وجند أسفار أدانوا عمله السيء، فقام قائده مرداويج بن زيار (316 -323هـ/ 928-934م) بقتله، وسيطر على الديلم وأسس الإمارة الزيارية، التي كانت على المذهب الشيعي، وتوارث أخوه وأبناؤه حكم الإمارة ،حتى سقطت سنة (470هـ /1077م). (المسعودي، 2010، ج4، ص 303؛ ابن الأثير، 2011، ج7، ص100).

كان مطرف بن محمد الجرجاني (ت 321 هـ / 933 م) وزيراً لأسفار بن شرويه، أقترف مظالم كثيرة بحق الأهالي، وصادر أموالهم وفعل ما لا يطاق في طبرستان(ابن اسفنديار، 2002، ص294)، ومن ثم وزيراً لمرداويج بن زيار (316 – 323 هـ / 929 – 935 م)، وكان له دور كبير في تثبيت حكم مرداويج، ثم تغير عليه وكان له علاقة ومراسلات مع السامانيين فلما علم به مرداويج بذلك آمر بقتله وصادر أمواله(الكرديزي، 2006، ص141 ؛ الكرماني، 1933، ص35 ؛ ابادي، 1317، ص ص39-40 ؛ محمد، 2020، ص ص127-128).

خامساً- فساد الوزراء في الدولة البويهية (320 – 447هـ/932 – 1055م):

ينسب البويهيين إلى بويه بن فنا خسرو، من سلالة ديلمية، كانوا من سكان بلاد الديلم الجبلية إلى الجنوب من بحر قزوين، وقد تمكنوا من تشكيل دولة قوية ما بين سنتي (320-447 هـ / 932-1056 م)، حكمت العراق وبلاد فارس حتى سقطت دولتهم بيد السلاجقة في سنة (447 هـ / 1056 م) . (مسكويه، 2003 , ج1 , ص277 , ج5 , ص ص157-449 ؛ ميمنة، 1987، ص ص12-96) .

وعندما مات الوزير الصاحب بن عباد (ت 385 هـ / 995 م)، دفع كل من أبو العباس أحمد بن ابراهيم الضبيّ (ت 399 هـ / 1009 م)، وأبو علي الحسن بن أحمد بن حمولة (ت 392 هـ / 1002 م) عشرة آلاف دينار رشوة للأمير فخر الدولة علي بن ركن الدولة البويهي(340 - 387 هـ/952 - 957 م) لغرض الحصول على منصب الوزارة في دولته، وأصبحا وزيريّ الأمير، ولتعويض المبالغ التي صرفوها في سبيل الاستحواذ على الوزارة، قاما بمصادرة أموال الأغنياء والتجار والوجهاء، وكثر المظالم بالأبرياء(ياقوت الحموي، د.ت، ج2، ص118 ؛ خواندمير، 1980، ص223)، وإن أحدى الوسائل التي أتبعها الوزيران لجمع الأموال في استر اباذ (من مدن الديلم)، أن جمعوا التجار الوجهاء في مكان واحد وأبقوهم حتى أرتفع النهار، وأشتد الحر، ثم أطعمهم طعاماً فيه الكثير من الملح واحتجزوهم، ومنع عنهم

الماء، وطلبوا منهم دفع الأموال وهم يتلهفون عطشاً وخوفاً، ولم يتركوهم، إلى أن الزموهم على دفع عشرة آلاف ألف درهم، كانت تلك أحدى الطرق التي أتبعوها لحصد الأموال (ياقوت الحموي، د . ت، ج2 ،، ص119) .

وبعد وفاة فخر الدولة البويهي، ولي الامر من بعده ابنه مجد الدولة أبو طالب رستم (387 – 420 هـ / 997 – 1029 م)، ولصغر سنه، حكمت والدته (سيدة ت 419 هـ / 1028 م)، ولكونها قليلة الدراية بالأمور الإدارية والمالية، فقد أستغل الوزيران ذلك فنهبوا الأموال وبذروها حتى أفلست خزينة الدولة، وفي تلك الأثناء أي في سنة (388 هـ / 998 م)، تمكن أحد الخارجين من الاستيلاء على مدينة جرجان وتعسف بحق الاهالي، وتطلب الامر خروج أحد الوزيرين لمحاربته، ولم يكن لدى أحدهما رغبة بالخروج، فقد أجريت القرعة بينهما. فوقع الاختيار على أبن حمولة، فخرج ومعه العساكر . ووقعت بينه وبين الخارجي وقائع استنفدت الأموال منه، وأحتاج إلى المؤن من الري . فتهاون أبو العباسي الضبي، ولم يرسل الإمدادات مما أضطره الرجوع إلى الري مهزوماً(الروذراوري، 2003، ص179 ؛ الصفدي، 2000، ج6، ص13 ؛ الزهراني، 1980، ص91)، ذلك ما كان ينتظره أبو العباس الضبي، حيث وجد الفرصة سانحة أمامه، فاقنع والدة مجد الدولة . وقبض على أبن حموله وحمله إلى قلعة استوناوند (أحدى القلاع من أعمال الري)، ثم أرسل إليه من قتله في السجن (الروذراوري، 2003، ج6، ص179 ؛ ياقوت الحموي، د . ت، ج2، ص122 ؛ الزهراني، 1980، ص91).

على الرغم من كل ما قام به أبو العباس الضبي للانفراد بالوزارة، لكنه لم ينعم بها، حيث ساءت العلاقة بينه وبين والدة مجد الدولة البويهي، حيث أتهمه بسم أبن أختها، وطلب منه دفع مائتي ألف دينار نفقة على مأتمه (الصابي، 2003، ص ص66-67 ؛ أبن الاثير، 2011، ج7، ص234)، ولكنه رفض دفع المبلغ وترك الوزارة، والتجأ إلى بروجرد (بلدة حصينة تقع بين همذان والكرج، كثيرة المياه والاشجار والفواكه قليلة المساحة (القزويني، 2013، ص269)، من أعمال بدر بن حسنويه الكوردي (367-405 هـ /978-1015 م) (أبن الاثير، 2011، ج7، ص216)، ولكنه ندم لخروجه، فحاول إصلاح الوضع حيث بذل مائتي ألف دينار ليُعاد إلى وزارته لمجد الدولة، ولكن دون جدوى، وبقي في بروجرد حتى وفاته في سنة (399 هـ / 1008 م) (ياقوت الحموي، د . ت، ج2، ص122)، وكان تركته بعد وفاته قد زاد على ستمائة ألف دينار (خواندمير، 1988، ص223).

ومن الوزراء الذين اشتهروا بالتزوير والنفاق في العصر البويهي، أبو محمد الحسن بن فضل ابن سهلان (ت 414 هـ / 1023 م) (ابن الجوزي، 1995، ج15، ص143 ؛ ابن الاثير، 2011، ج8، ص91)، وبسبب خبثه، وفساد سيرته، أفسد العلاقة بين سلطان الدولة بن بهاء الدولة (403 – 411 هـ / 1013 – 1021 م) وأخيه مشرف الدولة (393 – 416 هـ / 1003 – 1026 م)، وبسببه جرت حروب كثيرة بينهم، وفي النهاية تصالح الأخوين، واتفقا سوياً بألا يعين أي منهما أبن سهلان وزيراً له . ولكن سلطان الدولة خالف الاتفاق وحال وصوله إلى تستر (مدينة ضمن قصبة الاهواز)، عين أبن سهلان وزيراً له، ولكنه لم يستمر في الوزارة طويلاً حيث قبض عليه مشرف الدولة في سنة (411 هـ / 1021 م) وسمل عينيه(ابن الجوزي، 1995، ج15، ص143)، وبقي مسجوناً حتى سنة (414 هـ / 1024 م) ثم أطلق سراحه وقبل وصوله إلى الأهواز وفي الطريق تعرض للقتل (أبن الاثير، 2011، ج8، ص140 ؛ الصفدي، 2000، ج15، ص127) .

سادساً- فساد الوزراء في الدولة الغزنوية (351 – 530هـ/962 – 1135م):

يرجع ظهور الدولة الغزنوية التي سميت بعاصمتها غزنة إلى سبكتكين أحد قادة الترك، الذي تمكن من تأسيس دولة مستقلة في سنة (351 هـ / 962 م) , وبعد وفاته في سنة (387 هـ / 997 م) خلف حكم الدولة أبنه محمود (388-421 هـ / 998-1030 م) وفي عهد مودوود بن مسعود (432-441 هـ / 1041-1050 م)، تعرضت الإمارة لخطر السلاجقة، مما هيأ المجال أمام القوة الأخرى للاستيلاء على أملاك الغزنويين وأنهاء وجودهم في سنة (582 هـ / 1187 م) . (العتبي، 2004 م، ص353 ؛ البيهقي، 1982، ص ص90-250 ؛ الجمل، 2003، ص281).

كان أبو العباس الفضل بن أحمد الاسفراييني (بلدة حصينة من نواحي نيسابور) وزيراً للسلطان محمود الغزنوي، وخلال فترة وزارته تعرضت الدولة الغزنوية لأزمة اقتصادية حيث قلة الأموال في الخزينة وتراجع الارتفاعات، وانخفاض المولود، لذا طلب السلطان محمود الغزنوي من الوزير أن يسد العجز من ماله الخاص، لكنه أصر وأبى أن يدفع درهماً واحداً لخزينة الدولة، وسار إلى قلعة غزنة(في طرف خراسان)، وسجن نفسه فيها، أي أنه فضل السجن على أن يأخذ منه إقطاعاته وضياعه وأمواله، وعلى الرغم من ذلك، أخذ منه السلطان عهداً مكتوباً بأن يدفع للخزانة مائة ألف دينار، وأرغمه على أن يحوّل كل ما يملك إلى خزانة الدولة، ولما علم السلطان بفساد وزيره، لاسيما بعد أن كشف أنه أودع مبلغاً من المال عند أحد التجار في بلخ (من مدن إقليم خراسان)، كوديعة أشتاط غضباً، فعزله عن الوزارة وسلمه إلى وكلاء من أشد أعدائه، فانتهزوا فرصة خروج السلطان محمود إلى بلاد الهند، فاشتدوا في تعذيبه حتى فارق الحياة في سنة (404 هـ / 1013 م) (العتبي، 2004، ص ص355-356 ؛ الشراري، 2021، مج49، ص56).

أما أبو القاسم أحمد بن حسن الميمندي (ت 424 هـ / 1033 م) (أبن الأثير، 2011، ج7، ص372)، بحكم قرابته من السلطان محمود الغزنوي، الذي كان أخاً له في الرضاعة، وزميله خلال فترة الدراسة في مرحلة الطفولة والشباب (الكرماني، 1933، ص45 ؛ بروان، 1954، ص27)، فقد قربه السلطان وعينه في بداية الأمر رئيساً لديوان الرسائل والأنشاء، ثم أسند إليه منصب مستوفي الولايات وشؤون الجند، أضافة إلى ذلك فقد عهد إليه مهمة تنظيم جميع أموال بلاد خراسان (خواندمير، 1988، ص236)، وبعد وفاة الوزير الاسفراييني في سنة (404 هـ / 1014 م)، رفع من منزلة أبو القاسم أحمد بن حسين المهندي وأسند إليه منصب الوزارة مكان الاسفرايني، وأستمر في منصبه في إدارة شؤون الدولة لمدة ثمانية عشر عاماً (خواندمير، 1988، ص237)، وخلال مدة وزارته الطويلة أساء استغلال نفوذه وسلطاته وجمع أموالاً طائلة (قابوس، 1958، ص57)، كما تعرض الكثير من الناس للقتل على يديه بغير وجه حق، مما اثار الشكوك حوله، فقد ذكر السلطان محمود الغزنوي لأبي نصر مشكات (كان كاتب الإنشاء ومن أبرز الشخصيات الإدارية في الدولة الغزنوية ومن المقربين للسلطان محمود الغزنوي) حتى وفاته (ت 431 هـ / 1040 م) (البيهقي، 1982، ص657 ؛ أبن الأثير، 2011، ص396) بقوله : ((... أنني أبدو تافهاً في نظره، لأنه كان معي أيضاً منذ الطفولة، وعرف أحوالي وعاداتي فذالت الهيبة والاحترام، أما أن يمد يده ويسرق فأن هذا لا يليق به فقد أخذ مائتين ألف دينار علاوة على إنه يعترض على أوامري ويستخفي بي، ووصل إلى مسامعي أيضاً أنه لا يوقر ولا يحترم غلماني، وقد صدرت منه الإهانات والاستخفافات بشأنهم وبشأن كل ما قالوه وكتبوه، وإنا على أية حال قررت أن أقصر يده عن هذا العمل، وما من احدٍ استشرته إلا وقال لي أنه عين الصواب أن تعزله)) (البيهقي، 1982، ص386 ؛ بارتولد، 1981، ص435) .

لتلك الأسباب التي ذكرناها انفاً وغيرها من الأسباب (سيد، 2014، ص ص240-245)، عزل عن الوزارة في سنة (416 هـ / 1025 م)، وأمر السلطان محمود الغزنوي بسجنه في أحدى قلاع بلاد الهند (عقيلي، 1362 هـ، ص155)، كما قبضوا على أولاده وأصحابه أيضاً، وفي نفس الوقت أمر السلطان أحد خواصه بمحاسبة الوزير المعزول عن الأموال التي سرقها من خلال استعمال الشدة والتعذيب، وذلك بقوله : ((عندما تأخذ أحمد لا تصاحبه ولا تأخذ منه رشوة، فأني قد سلمته لك، لأني أعلم أنه عدوك، ويجب أن تسلخ جلده وتأخذ منه أموالي التي سرقها وأخرج في وجهة كل عداوتك له)) (عقيلي، 1362 هـ، ص173 ؛ محمود، 2014، ص243)، وبعد التعذيب والشدة تمكنوا من استخراج كل أمواله وممتلكاته ولم يتركا له شيئاً، وقد تجاوز أمواله حوالي ثلاثين ألف ألف درهم، ثم أرغموه على أن يقسم أمامهم بأنه لم يبقى له شيء، وأنه إذا ظهر خلاف ذلك سيكون دمه حلالاً، وأخذو توقيعه على كتاب القسم (عقيلي، 1362 هـ، ص ص176-177)، ومع هذا رغم المصادرة والتعذيب بقي في السجن حتى وفاة السلطان محمود الغزنوي في سنة (421 هـ / 1030 م) (البيهقي، 1982، ص ص157-158) .

سابعاً- فساد الوزراء في الدولة السلجوقية (429 – 590هـ/1037 – 1194م):

السلاجقة هم مجموعة من القبائل الأتراك الذين عرفوا باسم (الغز)، وكانوا من سهول تركستان، نزحوا في القرون الأولى إلى بلاد ما وراء النهر، وقد سموا بالسلاجقة نسبة إلى جدهم الأعلى سلجوق بن دقاق، وقد تمكنوا من تشكيل دولة بعد زوال الغزنويين ما بين سنتي (429 -590 هـ / 1037 - 1193 م)، وضمت دولتهم كل من العراق وبلاد فارس وبلاد الشام. (الأصفهاني، 2004، ص ص184-384؛ الراوندي، 2005، ص ص50-150) .

ومن الوزراء الذين ذاع صيتهم في آلافاق في العصر السلجوقي نظام الملك الطوسي (456 - 485 هـ / 1064 - 1092 م) ؛ وهو الحسن بن علي بن اسحاق بن العباسي أبو علي المعروف بنظام الملك الطوسي (الخواجا بزرك)، ولد في احدى قرى طوس سنة (408 هـ / 1019 م)، تعلم اللغة العربية وعلوم القرآن والحديث والفقه في صباه، ثم التحق بخدمة السلطانين السلطان الب ارسلان ومن بعده ابنه ملكشاه، وبقي في منصبه كوزير لمدة تقارب (30) سنة حتى مقتله سنة (485 هـ / 1092 م)، (ابن العديم، د.ت، ج5، ص2476 ؛ أبو شامة، 1997، ج1، ص99 ؛ هندوشاه، ص183-184 ؛ محبوبة، 1998، ص223-296)، على الرغم من شهرته إلا انه وصل إلى منصب الوزارة عن طريق الغدر والخيانة، حيث تمكن من افساد العلاقة ما بين السلطان الب أرسلان السلجوقي (456 – 485 هـ / 1064 – 1092 م) و الوزير أبو نصر الكندري عميد الملك؛ وهو محمد بن منصور الكندري، عمل في الوزارة مدة تقارب العشر سنين (446 – 456 هـ / 1054 – 1063 م)، كان ذا خبرة ومهارة في تيسير الامور وادارتها، وزر للسلطان طغر لبك، ومن بعده لابنه الب ارسلان، ثم ساءت العلاقة بينهما فقبض عليه وقتله. (الباخرزي، 1930، ص140-144 ؛ ألأصفهاني، 1999، ج7، ص62 ؛ القصايدة، 2013، ص ص68-75)، حتى كان سبباً في قتله، وقبل تنفيذ الحكم فيه، أرسل رسالة إلى نظام الملك وقال فيها : ((... قل للوزير صاحب التدبير الصائب ما يلي : لقد سننت في أسرة السلاجقة سنة قبيحة، وبدعة مرذولة، وسوف يقع لا عقابك واسلافك كل ما دبرته لي)) (العقيلي، 1362، ص206-207؛ خواندمير، 1980،ص244)، يتبين من النص أن الوزير نظام الملك لعب دوراً بارزاً في سبيل أبعاد الكندري عن الوزارة(حسنين، 1975، ص45).

كما أنه قبل وصوله إلى دفة الوزارة، قد سرق مبلغاً من المال بسبب فقره وضعف حاله، من شخص ضرير، إذ واجه السلطان ألب أرسلان سفراً مفاجئاً فقرر أن يأخذ معه نظام الملك، وفي ذلك الوقت لم يكن لديه المال الكافي لتحمل تكاليف السفر، ووقع في حيرة

من امره، ذهب إلى مسجد مجاور له وأخذ يفكر فيما يفعل، وفجأة دخل ضرير إلى المسجد، وأخذ يصيح ليتأكد من بالمسجد، ولما لم يسمع صوتاً لأحد توجه ناحية المحراب وحفر الارض ودفن ماله فيه، وحالما خرج الضرير من المسجد، أخذ نظام الملك ذلك وسار برفقة السلطان (خواندمير، 1980، ص246-247) .

يتبين من هذا النص أن نظام الملك كان ضعيف الحال ولم يكن ميسوراً لتدبر تكاليف سفره، ولكنه بعد أن انفرد بالوزارة، وصار له سطوة ونفوذ، كثرت أمواله و إقطاعاته حتى صار لديه في كل إقليم أو ولاية إقطاع وأموال وضياع ونفوذ حتى شعر السلطان ملكشاه بذلك، فأرسل له رسالة ذكر فيها :((إنك استوليت على ملكي وقسمت مماليكي على أولادك وأصهارك ومماليكك كأنك شريكي في الملك أتريد أن آمر برفع دواة الوزارة من بين يديك وأخلص الناس من استطالتك)) (الأصفهاني، 1999، ص223 ؛ ابن الاثير، 2011، ج8، ص134 ؛ ابن الجوزي، 2013، ج19، ص438 ؛ اليزدي، 1326، ص ص65-66).

إضافة إلى ذلك فقد وجهت إليه أصابع الاتهام، وعن طريق الغدر والخيانة من تشويه صورة الحسن بن صباح ؛ وهو حسن بن علي بن محمد بن جعفر بن حسن بن محمد الصباح، ولد في الري سنة (444 هـ / 1052 م)، كان من أتباع المذهب الإسماعيلي، تجول في بلدان العالم الإسلامي، حيث زار بلاد الشام ومصر ومنها سار باتجاه المشرق الإسلامي، واستقر به المقام في قلعة الموت سنة (483 هـ / 1090 م)، وبقي فيها حتى وفاته سنة (518 هـ / 1124 م) (الجويني، 2015، مج2، ص171 ؛ أبن المستوفي، د . ت، ج2، ص519 ؛ حسين، 1959، ص ص69-70)، امام السلطان ملكشاه السلجوقي، وحرصاً من السلطان في تنظيم وجمع وإنفاق أموال جميع أقاليم سلطنته أن سأل الوزير نظام الملك : كم من الوقت تحتاج لعمل سجل يشمل على تنظيم جمع وإنفاق أموال جميع الولايات ؟ فرد نظام الملك خلال عامين، ولكن حسن بن الصباح تعهد أمام السلطان بإنجاز ذلك العمل خلال أربعين يوماً على أن يلازمه جميع الموظفين خلال المدة المذكورة، وافق السلطان على ذلك، وتمكن الحسن بن الصباح الانتهاء من تنظيم ذلك السجل خلال المدة المحدودة، وكان ذلك كفيلاً بأضعاف الوزير أمام السلطان، لذا أمر أحد غلمانه : ((لو تفكر في حيلة تمزق بها سجل حسن وتجعله أبتر، فسوف أعتقك وأعطيك ألف دينار، فأانفرد غلام نظام الملك بغلام حسن وغافله ومزق السجل)) (خواندمير، 1980، ص266 ؛ شرف، 1950، ص ص40-41)، يتبين مما سبق انه التحق بالعمل في بلاط السلاجقة كموظف ومستشار إداري عند السلطان ملكشاه، فقد كان لديه معرفة بعلم الحساب والهندسة، وقد استطاع بقدراته ومثابرته في العمل أن يلفت نظر ملكشاه وكانت تظهر عليه سمات بمنافسة للوزير نظام الملك، لم يستطيع الإيفاء بوعده فآثر الهرب والتجأ إلى قلعة الموت(قلعة حصينة على قمة جبل بين قزوين وبحر الخزر من ناحية رودبار . (مستوفي، 1362، ص61 ؛ لويس، 2006، ص73)، وبقي فيها حتى وفاته سنة (518 هـ / 1124 م) (الجويني، 2015، ج2، ص171).

أمّا فخر الملك بن نظام الملك (ت 500 هـ / 1107 م) كان يتطلع للعمل في بلاط السلطان بركياروق بن ملكشاه (472 – 498 هـ / 1080- 1105 م)، قد وضع نصب عينيه منصب الوزارة وتمكن من الوصول إليه عن طريق الرشاوي من خلال تقديم مختلف انواع الهدايا والتحف الثمينة والنادرة للسلطان والمتنفذين في الدولة(الرواندي، 2005، ص220 ؛ خواندمير، 1980، ص267 ؛ اقبال، 1984، ص168)، في حين كان مؤيد الملك بن نظام الملك (492 – 494 هـ / 1099 - 1101 م) وزيراً للسلطان محمد بن ملكشاه (498 – 511 هـ / 1105 – 1118 م)، وكان سبباً رئيسياً لأحداث الفتنة واشعال نار الحرب بين السلطان محمد وأخيه بركياروق في سنة (493 هـ / 1100 م)، وفي سنة (494 هـ / 1101 م) والتي انتهت بانتصار بركياروق ووقع الوزير مؤيد الملك اسيراً وسجيناً لدى بركياروق، وأثناء تواجده في السجن

استمال الأمراء واقنعهم بإيصال صوته إلى السلطان بقوله : ((إذا عفوت عني أعطيك مائة ألف دينار لكي تشرفني بوزارتك)) (الراوندي، 2005، ص227)، وأخذت الرشوة مفعولها بحيث وافق السلطان بركياروق على ذلك وقبل أن يتسلم منصب الوزارة أخرج منه كلام أساء فيه إلى السلاجقة وكان السلطان بركياروق قد سمع ذلك بقوله : ((أن السلاجقة قوم لا توجد بينهم صلة رحم، وليست عندهم حمية مطلقاً ولا غيره، فمثلاً شخص صدرت عنه كل تلك الأعمال الدالة على الكفر بالنعمة ... يجعلونه بعد ذلك وزيراً طمعاً منهم في الأموال ...)) (الراوندي، 2005، ص ص227-228 ؛خواندمير، 1980، ص270 ؛ اقبال، 1984، ص196)، وكان ذلك سبباً في قتله، والسبب الثاني في قتله تبين لدى السلطان بركياروق أن مؤيد الملك كان له يد في قتل والدته، لاسيما عندما كان في خدمة السلطان محمد فأخذها وسجنها في القلعة وأخذ خطها بخمسة آلاف دينار ثم خنقها (أبن الأثير، 2011، ج8، ص186) ،وقد وصفه الذهبي (ت 748 هـ / 1348 م) بقوله: ((وكان بخيلاً سيء الخُلق، مذموم السيرة ...)) (2005، مج10، ص514) .

أما أبي المحاسن سعد الملك الأبي (ت 500 هـ / 1107 م) كان وزيراً للسلطان محمد بن ملكشاه، كان له علاقات سرية مع الخارجي أحمد بن عبدالملك بن عطاش (هو أحد دعاة الاسماعلية، تمكن من السيطرة على قلعة شاه دز في أصفهان، ولمكانة والده عند الباطنية رفعوا من منزلته وألبسوه تاجاً، وجمعوا له أموالاً، حتى استفحل أمره في أصفهان وأطرافها، وأخذ في السلب والنهب والقتل ضد أهالي تلك المناطق (أبن الاثير، 2011، ج8، ص274 ؛ دفتري، 2012، ص555)، الذي أعلن تمرده في أصفهان ضد السلطان محمد بن ملكشاه واستمرت حركته عدة سنوات، وعندما ساءت ظروفه وقارب على الاستسلام، أرسل رسولاً إلى الوزير سعد الملك آلابي، وسلمه الرسالة، حيث بيّن فيها سوء حالته ونفاذ المؤن، فرد عليه الوزير : ((تحمل اسبوعاً واحداً حتى أقضي على هذا الكلب)) (الراوندي، 2005، ص244 ؛ الكرماني، 1933، ص ص56-57 ؛ عقيلي، 1362 هـ، ص ص231-232 ؛ خواندمير، 1980، ص ص271-272)، والمقصود بالكلب السلطان محمد، وكان مريضاً يفصد (الغرض منها إخراج كمية من الدم من أحد أطراف الجسم وطرحها خارجة، إما بسبب كثرة الدم، أو فساده، أي التبرع بالدم (باشا، 2013، ص153)، مرة كل شهر، وحينما قرب موعد الفصد اعطى الوزير للفصاد مبلغ ثلاث آلاف دينار من الذهب الأحمر وألبسة فاخرة وأقنعه ليقوم بحقن السلطان بسم قاتل، ولما علم السلطان بتلك الخطة تظاهر بالمرض وبعث في طلب الفصاد، وحينما أمسك الفصاد بذراع السلطان ليحقنه، نظر إليه السلطان بحدة، فارتعدت جميع أوصال الفصاد خوفاً من السلطان، حينئذً كشف السر، فأمر السلطان بأن يحقنوا الفصاد بنفس الحقنة، فمات الفصاد(عقيلي، 1362 هـ، ص232 ؛ خواندمير، 1980، ص272)، وقتل الوزير سعد الملك آلابي مع اتباعه في سوق أصفهان(الحسيني، 1985، ص172 ؛ أبن الاثير، 2011، ج8، ص274 ؛ اقبال، 1984، ص ص185، 231 ؛ لويس، 2016، ص ص89-90 ؛ حسنين، 1981، ص107)، وكانت وزارته سنتين وتسعة أشهر، وكان على ديوان الاستيفاء قبل أن يصبح وزيراً، ثم سار في خدمة السلطان محمد وتتدرج في المناصب حتى أصبح وزيراً (الذهبي، 2005، مج10، ص532).

أمّا ضياء الملك أحمد بن نظام الملك (ت 544 هـ / 1150م) كان وزيراً للسلطان محمد بن ملكشاه السلجوقي، كان يكره السيد أبو هاشم زيد العلوي (ت 502 هـ / 1109 م) أمير همدان (الراوندي، 2005، ص248 ؛ كلاوسنر، 2001، ص143)، وقدم للسلطان مبلغ خمسمائة ألف دينار لكي يعتقل الأمير أبي هاشم وقد شوه سمعته لدى السلطان مبيناً عيوبه ومساوئه كذباً، أما سيد أبي هاشم كان أذكى منه فقد سافر سراً من همدان إلى أصفهان وقرب من أحد خواص السلطان وأهداه عشرة آلاف دينار رشوة لغرض إفساح المجال أمامه لمقابلة السلطان . وفعلاً تمكن من مقابلة السلطان وأهداه جواهر ثمينة لا تقدر بثمن، وبين للسلطان مطامع الوزير في سبيل

القضاء عليه أو الاستيلاء على أمواله . وأنه تعهد أمام السلطان بأن يدفع مبلغ ثمانمائة ألف دينار لخزانة الدولة(الراوندي، 2005، ص299 ؛ خواندمير، 1980، ص ص272-273)، شريطة أن يسلمه الوزير، فتغلب على السلطان حب المال وأثره على الاحتفاظ بالوزير واستجاب لطلب سيد أبي هاشم وسلمه الوزير مقابل المال(الراوندي، 2005، ص250) .

بينما كان صدر الدين محمد بن فخر الملك (500-511 هـ/ 1107-1118 م) وزيراً للسلطان سنجر بن ملكشاه السلجوقي (511-552 هـ / 1118-1157 م) وقد اتصف بالكبرياء والنخوة، كما كان جريئاً في الاستيلاء على الأموال السلطانية، عندما جرد وحصد خزائن آل سبكتكين في غزنة، أخذ الوزير لنفسه الكثير من الجواهر واللائي الثمينة (خواندمير، 1980، ص275)، كما كان سبباً للإفساد العلاقة بين السلطان وأبن أخيه محمود، وكان من أشد المتحمسين لمحاربته، والقضاء عليه والاستيلاء على غزنة، بين ليلة وضحاها تراجع عن قراره، وأخذ يلح على السلطان سنجر لعقد الصلح وعدم محاربة أبن أخيه محمود، لا سيما بعد أن ضمن محمود خمسمائة ألف دينار رشوة للوزير ليثني السلطان عن قصده (أبن الاثير، 2011، ج8، ص349 ؛ اقبال، 1984، ص333)، ولما علم السلطان سنجر بذلك عاد إلى بلخ وقبض عليه، وقتله، وأخذ ماله وكان له من الجواهر والأموال ما لا يوصف، اضافة إلى ألفا ألف دينار(ابن الاثير، 2011، ج8، ص349) .

أمّا شهاب الدين ابي المحاسن عبدالرزاق بن عبدالله الطوسي (511-515 هـ /1118-1122 م) اشتهر بالتقوى والصلاح، إلا أنه عندما تقلد منصب الوزارة للسلطان سنجر، تملكه الغرور، وبين مفاسده وسوء سيرته من خلال وضع قواعد وتصرفات مذمومة، وأقدم على تناول الشراب في مجلس السلطان(خواندمير، 1980، ص276).

أمّا عز الملك بن مجد الدين اليزدجري (ت 535 هـ / 1141 م) عين وزيراً للسلطان سنجر السلجوقي، وهو في السبعين من عمره، وقد اتصف بالطمع، وسوء الخلق، وحال وصوله لمنصب الوزارة تمادي في أعمال الظلم والطغيان والفتك بالناس(الكرماني، 1933، ص ص82-83 ؛ خواندمير، 1980، ص294)، ولما علم به السلطان سنجر أمر بالقبض عليه وسجنه، ثم قتله، وأمر بمصادرة كل ما حصل عليه من الأموال والأملاك والجواهر خلال فترة توليه الوزارة (عقيلي، 1362 هـ، ص261).

ثامناً- فساد الوزراء في الدولة الخوارزمية (490 – 628هـ/ 1096 – 1030م):

الخوارزميون هي سلالة تركية مسلمة سنية حكمت أجزاء كبيرة من بلاد ما وراء النهر وإقليم خوارزم وخراسان بين سنوات (490 – 628هـ/ 1096 – 1030م)، ويعود تأسيسها إلى أنوشتكين (ت490هـ/1096م)؛ الذي كان من أتباع السلاجقة ثم استقل منهم وأصبح من حكام المستقلين، وقد توسع نفوذ الخوارزميين في عهد أبنائه وأحفاده. (أبن الأثير، 2011، ج8، ص170 ؛ ج9، ص ص417-418 ؛ النسوي، 1953، ص ص33-37).

كان نظام الملك محمد بن صالح ناصرالدين أحد غلمان تركان خاتون والدة السلطان محمد خوارزمشاه (596-617 هـ / 1200-1220 م)ومن المقربين إليها (النسوي، 1953، ص76 ؛ بارتولد، 1981، ص540)، فقد تم تعينه وزيراً للدولة الخوارزمية على كرهٍ من السلطان (ابن خلدون، 2007، ج9، ص236)، ولم يكن مقنعاً به لا من الناحية السياسية، ولا من الناحية الأخلاقية (حسن، 2020، ص46)، ومنذ استلامه منصب الوزارة خرج عن طاعة السلطان، واستبد بموارد الدولة وثرواتها، وكان يرسل القليل من الأموال إلى خزانة الدولة(حمدي، 1949، ص98)، وعلى الرغم من ذلك بقي في منصبه لمدة سبع سنوات(الكرماني، 1933، ص ص96-97 ؛ خواندمير، 1980، ص310)، مستقلاً بإدارة

الوزارة، ونظراً لكونه كان مرتشياً وغير كفوء في ادارته ،، كثر الشكاوي ضده لدى السلطان، لذا اصدر امراً بعزله عن منصبه بحيث ((كانت تبلغه عنه بلاغات لا يرتضيها مما يزيده على توبيخ وكلام يسمعه على لسان بعض الخواص)) (النسوي، 1953، ص77)، كما انه أتهم بالتصرف في أموال الديوان(خواندمير، 1980، ص310)، وعندما عزله وطرده، قال له: ((أرجع إلى باب استاذك)) (النسوي، 1953، ص78)، المقصود منها والدته تركان خاتون (يبين من النص ضعف موقف السلطان محمد خوارزمشاه، على الرغم من كثرة مساؤه وفساد سيرته، فانه لم يتخذ أي اجراء ضده، إنما اكتفى بعزله وطرده)، فسار باتجاه خوارزم وحال وصوله، استقبلت تركان خاتون الوزير المعزول باحتفال كبير وعينه وزيراً لولي العهد (النسوي، 1953، ص80 ؛ بارتولد، 1981، ص540)، واستمرت اوامره نافذة وأحكامه مطاعة في خوارزم وخراسان ومازندران (النسوي، 1953، ص81 ؛ حمدي، 1949، ص205)، واستمر في سياسته السيئة في ادارة البلاد، وكان همه الاول نهب وسرقة الأموال، ولكنه لم ينعم بتلك الأموال، والحياة الرغيدة التي كان يعيشها، حيث تعرضت مدن المشرق الإسلامي للاجتياح المغولي ولم يستطيعوا المقاومة، فآثروا الهرب مع تركان خاتون إلى قلاع لارجان(مدينة بين الري وطبرستان) (ياقوت الحموي، 1997، مج4، ص170)، وايلال في مازندران في سنة (617 هـ / 1220 م) ثم وقعوا اسرى بيد المغول . وعرض الأمراء الوزير نظام الملك ناصر الدين لجنكيرخان وقالوا له : ((أن هذا الوزير كان مطروداً ومغضوباً عليه من قبل السلطان محمد، والحوا عليه أن يجعله من بين رجال الخان)) (خواندمير، 1980، ص311)، وهناك عدة روايات حول مقتله فيذكر بارتولد انه قتل في سنة (618 هـ/1221 م) دون ذكر السبب (1981، ص609)، بينما يؤكد النسوي (ت 639 هـ / 1242 م)، أن الوزير اقام بين المغول مدة، واسند إليه تنظيم حسابات بعض الأقاليم، ولكنه وقع في غرام بنت زنكبجة احدى جواري جنكيزخان، ولما علم به، امر بإحضاره وأخذ يعد عليه غدره بأستاذه، وفساده في دولته، ثم امر بقتله (1953، ص ص97-68) .

أما شرف الملك فخر الدين علي الجندي، في بداية الأمر تولى رئاسة ديوان ولاية جنبذ (هي أحدى قرى نيسابور . ياقوت الحموي، 1997، مج2، ص79)، في عهد السلطان محمد خوارزمشاه، مارس أساليب القسوة والظلم بحق أهالي تلك الولاية، لذا سار جماعة من أهالي تلك الولاية إلى السلطان يشتكونه من ظلم وفساد فخرالدين، ولما علم به السلطان أمر رجاله بالقبض عليه والقائه في النار (عقيلي، 1362 هـ، ص271)، وعندما علم بذلك هرب وأختفى عن الأنظار، ثم التحق بخدمة السلطان جلال الدين منكبرتي (617-627 هـ / 1220-1231م)، لاسيما بعد رجوعه من الهند فأسند إليه منصب الوزارة، ورفع من قدره، ولكنه عاد إلى أسلوبه القديم فقام بمصادرة ممتلكات أكثر أركان الدولة وأغنيائها، والأكثر من ذلك أنه تسرب الغرور إلى رأسه فأعلن العصيان ضد السلطان وتحصن في أحدى القلاع، مما عجل في نهايته حيث قبض عليه السلطان ثم أمر بقتله (خواندمير، 1980، ص ص311-312).

الخاتمة :

تبين لنا فيما سبق أن نظام الوزارة في دويلات المشرق الإسلامي، كان جزءاً مكملاً لنظام الوزارة في الدولة العباسية .

تدخل النساء في شؤون الدولة وبالأخص في العصر السلجوقي والخوارزمي، لا سيما في توليه الوزراء وعزلهم إلى عدم تولي الاكفاء من الوزراء لمنصب الوزارة، واصبحت الوزارة العوبة بأيديهن يحظى بها من ترغبن فيه .

كما أن حكام المشرق الإسلامي لم يتهاونوا مع وزرائهم، إذا ما استغلوا نفوذهم، أو صدر منهم ما يدعو الى الشك، لاسيما عند الاستيلاء على الأموال، لذا تعرض الكثير من الوزراء في المشرق الإسلامي إلى العنف والشدة من قتل وتعذيب وسجن ومصادرة الأموال، وفي كثير من الاحيان حتى شمل التعذيب والسجن ومصادرة الأموال ذويهم واقاربهم .

السمة البارزة للوزارة في المشرق الإسلامي، هي عرضها للبيع فكان كل من يدفع أكثر يحصل عليها . ولأجل تعويض المبالغ التي صرفت، كانوا يلجؤون إلى طرق غير شرعية كالسلب والنهب والرشوة، وكان ذلك سبباً لانتشار الفساد في أعلى وظائف الدولة .

وفي كثير من الأحيان وبعد ثبوت الأدلة على الوزير في حالتي السرقة والاختلاس، أو عدم القيام بواجباته كوزير، يتم التحقيق والاستجواب للوزير المعزول عن طريق ألد أعدائه وذلك لتضيق الخناق عليه، واستخراج أكبر قدر ممكن من أمواله، بشتى أنواع التعذيب والقسوة .

كما لا يمكننا القول بأن جميع الوزراء في الإمارات والدويلات بالمشرق الإسلامي قد اشتهروا بالفساد وسوء السيرة، بل على العكس ظهر من بينهم كأن لهم دور حيوي وبارز ليس في ادارة شؤون الحكم فحسب، بل حتى في توجيه الحاكم إلى الارتقاء بدولته وكانوا بمثابة العمود الفقري للدولة، وقد فاقوا في براعتهم وحسن تدبيرهم في ممارسة العمل السياسي، وزراء الدولة العباسية .

Corruption of ministers in the countries and emirates of the Islamic East

(AD1220.820 / AH617-205)

Ramadhan Ahmed Mohammed[1] -Farhad Haji Aboush[2]

[1+2]Department of History - College of Humanities - University of Duhok - Kurdistan Region – Iraq

Abstract

This study aims to explain the phenomenon of corruption among ministers in the countries and emirates of the Islamic East in the period between the year (205 AH / 820 AD) to the year (617 AH/1220 AD). This phenomenon was one of the dangerous developments that took place in those emirates, as a group of ministers could ascended that position in those emirates, and were able to reach a high position in the society. A group of them gained an absolute power and interfered in the affairs of the government. The prominent feature of the ministry's position in the countries and emirates of the Islamic East was that it was offered for sale, so everyone who paid the most would get it. In order to restore the huge amounts they spent to get these high positions, they had illegal strategies such as raiding and bribery, and this was a reason for the spread of corruption in the highest positions of the state. The study is divided into eight axes, the first of which was devoted to mentioning the corruption of ministers in the Tahirid emirate, while the second was about the corruption of ministers in the Zaydi emirate, and the third axis dealt with the corruption of ministers in the Samanid emirate, and the fourth axis was devoted to talking about the corruption of ministers in the Ziyarid emirate, while the fifth axis dealt with the corruption of ministers in the Buyid state, whereas the sixth axis dealt with the corruption of ministers in the Ghaznavid state, and the seventh axis focused on the corruption of ministers in the Seljuk state, and the eighth and final axis was about the corruption of ministers in the Khwarizmi state.

Keywords: the ministry - the eastern states - corruption – bribes

قائمة المصادروالمراجع:

أبن مستوفي ،حمد الله بن ابي بكر بن أحمد بن نصر مستوفي قزويني (د . س)،تاريخ كزيدة، مخطوطة محفوظة في مكتبة مجلس شورى ملي، طهران، تحت رقم (87370) .

هندوشاه، سنجر حاجي نخجواني (د . س)، تجارب السلف، مخــطوطة محفوظة في كتابخانه شورای ملی، طهران، تحت رقم (78503 / 11322) .

أبن لأثير، عزالدين أبي الحسنعبدالواحد الشيباني (2011 م)، الكـامل في التاريخ، تحقيق : ابراهيم شمس الدين، شركة الأعلمي للمـطبوعات، بيروت.

أبن أسفنديار، بهاء الدين محمد بن حسن (2022 م)، تاريخ طـبرستان، ترجمة وتقديم : أحمد محمد نادي، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة.

الباخزري، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب (1930 م)، دمية القصر وعصرة أهل العصر، المطبعة العلمية ،حلب .

البيهقي، محمد بن حسن (1982 م) ،تاريخ البيهقي، نقله إلى العربية عن الفارسية : يحيى الخشاب وصادق نشأت، دار النهضة العربية، بيروت .

أبن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (1995 م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمـم، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا و مصـطفى عبدالقادر عطا ،بيروت .

الجويني، علاء الدين عطا ملك (2015 م)، تاريخ جهانكشاي، نقله عن الفارسية وقدم له : محمد السـعيد جمال الدين، مركز القومي للترجمة ،القاهرة .

الحسيني، صدر الدين أبو الحسن علي بن ناصر (1985 م)، زبدة التواريخ أخـبار الأمراء والملوك السـلجوقية، تـحقيق : محمد نورالدين، دار اقـراء، بيروت .

أبن خلدون، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن محمد (ت 808 هـ/ 1406 م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق : خليل شحادة، دار الفكر العربي، (بيروت : 2001 م) .

أبن طيفور، أبي الفضل أحمد بن أبي طاهر البغدادي الكاتب (ت 280 هـ/ 893 م)، تاريخ بغداد، تحقيق : أحسان ذنون الثامري، دار صادر، (بيروت : 2009 م) .

الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (2005 م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ،بيروت .

الروذراوري، أبي شجاع محمد بن الحسين (2003 م)، ذيل تجارب الأمم، دار الكتب العلمية ،بيروت .

سبط أبن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاؤغلي (2013 م)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق : فادي المغربي، دار الرسالة، دمشق .

خواندمير، غياث الدين بن همام الدين (1980 م)، دستور الوزراء، ترجمة وتعليق : حربي أمين سليمان و فؤاد عبدالمعطي الصياد، الهيئة المصرية للكتاب ،القاهرة .

خواندمير، غياث الدين بن همام الدين (1988 م)، روضة الصفا، ترجمة عن الفارسية : أحمد عبدالقادر الشاذلي، دار المصرية للكتاب، القاهرة .

الرواندي، نجم الدين أبو بكر محمد بن علي بن سليمان (2005 م)، راحة الصدور واية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة : أبراهيم أمين الشواربي وعبدالمنعم محمد حسنين و فؤاد عبدالمعطي الصياد، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة.

ابو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل بن أبراهيم بن عثمان المقدسي (1997 م)، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق : أبراهيم الزئبق، مؤسسة الرسالة، بيروت .

أبو العلى، أبراهيم عبدالمنعم سلامة، في تاريخ الدولة العربية الإسلامية المشرقية المستقلة عن الخلافة العباسية، مركز الأسكندرية للكتاب، (الأسكندرية : 2005 م) .

الصابي، أبو الحسن هلال بن الحسن الصابي (2003 م)، تاريخ الصابي، دار الكتب العلمية، بيروت .

الصفدي، صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيبك بن عبدالله (2000 م)، الوافي بالوفيات، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار أحياء التراث العربي،بيروت .

الأصفهاني، عماد الدين محمد بن حامد (2004 م)، تاريخ دولة آل سلجوق، قدم له : يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت .

الأصفهاني، عماد الدين محمد بن حامد (1999 م)، فريدة القصر وجريرة العصر، تقديم وتحقيق : عدنان محمد آل طعمة، مؤسسة الثقافة والارشاد الإسلامي، طهران .

أبن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة (د . س)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق : سهيل زكار، دار الفكر، بيروت .

العتبي، أبو نصر محمد بن عبدالجبار (2004 م) ،تاريخ اليميني، شرح وتحقيق : أحسان ذنون الثامري، دار الطليعة، بيروت .

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه (د . س)، تقويم البلدان، أعتنى بتصحيحه : رينود والبارون ماك، دار صادر ،بيروت .

قابوس، عنصر المعالي كيكاوس بن أسكندر (1958 م) ،قابوس نامه، المعروف بكتاب النصيحة، ترجمة من اللغة الفارسية : محمد صادق نشأت وأمين عبدالحميد بدوي، طبعة الانكلو، القاهرة .

القزويني، عماد الدين زكريا بن محمد بن محمود (ت 686 هـ / 1287 م)، آثار البلاد وأخبار العباد، تحقيق وتعليق : حماه الله ولد سالم، دار الكتب العلمية، (بيروت : 2013 م) .

الكرديزي، أبو سعيد عبدالحي بن الضحاك (2006 م)، زين الخبار ن ترجمة من اللغة الفارسية : عفاف السيد زيدان، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (1976 م)، الوزارة، تحقيق ودراسة : محمد سليمان داود وفؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الجامعات المصرية ،الإسكندرية .

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (2010م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق : أمير مهنا، مؤسسة العلمي للمطبوعات، بيروت .

مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت 421 هـ / 1030 م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق : سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ن (بيروت : 2003) .

مؤلف مجهول (1999 م)، حدود العالم من المشرق إلى المغرب، تحقيق : يوسف الهادي، الدار الثقافية، القاهرة .

منيمنة، حسن، تاريخ الدولة البويهية السياسي والأقتصادي والأجتماعي والثقافي . مقاطعة فارس (334-447 هـ / 945-1055 م)، دار الجامعة، (القاهرة : 1987 م) .

النرشخي، أبي بكر محمد بن جعفر (1993 م)، تاريخ بخارى، عربه عن الفارسية وقدم له وحققه وعلق عليه : أمين عبدالمجيد بدوي و نصرالله مبشر الطرازي، دار المعارف، القاهرة .

النسوي، محمد بن أحمد (1953 م)، سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، تحقيق: حافظ أحمد حمدي ،دار الفكر العربي، القاهرة.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي (د . س)، معجم الأدباء، راجعه : وزارة المعارف العمومية، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة .

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي (1997 م)، معجم البلدان، تحقيق : محمد عبدالرحمن المرعشلي ،دار أحياء التراث العربي، بيروت

اليزدي، محمد بن محمد ابن أحمد بن عبدالله بن النظام الحسيني (1326 هـ)، العراضة في الحكاية السلجوقية، مطبعة المعارف، القاهرة .

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب أبن واضح الكاتب (ت 292 هـ / 905 م)، تاريخ اليعقوبي، علق عليه : خليل المنصور، (النجف : 1987 م)

الكرماني، ناصر الدين منشئ كرماني (1933 م)، نسائم الأسحار من لطائم الأخبار، در تاريخ وزراء، بتصحيح : جلال الدين الحسيني، مطبعةمجلس طهران، طهران.

عقيلي، سيف الدين حاجي (1362 هـ)، آثار الوزراء، بتصحيح وتعليق : مير جلال الدين حسيني، مؤسسة اطلاعات، ط2، طهران .

أبن مستوفي، حمد الله بن ابي بكر بن أحمد بن نصر مستوفي قزويني (1362 هـ)، نزهة القلوب، بسعي وأهتمان وتصحيح : كي لسترنج، دنياتي كتاب، طهران .

أقبال، عباس (1984 م)، الوزارة في العصر السلجوقي، ترجمة وتعليق : أحمد كمال الدين حلمي، مكتبة المهتدين السلامية، الكويت.

بارتولد، فاسيلي فلاديمير دفتش (1981 م)، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغـولي، نقله إلى العربية : صلاح الدين عثمان هاشم، الكويت .

باشا، أحمد فؤاد (2013 م)، معجم المصطلحات العلمية في التراث السلامي، مركز تحقيق التراث العربي، القاهرة .

بروان، ادوارد جرانفيل بروان، تاريخ الأدب في أيران، ترجمة : أبراهيم أمين الشواربي، المجلس العلى للثقافة، (القاهرة : 2005) .

الجبراني، حسين أبراهيم (2014 م)، الأوضاع الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للإمارات الإسلامية، دار غيداء للنشر ،الأردن .

الجمل، محمد عبدالمنعم، الدول الإسلامية المستقلة في المشرق، دار المعرفة الجامعية، (القاهرة : 2003 م) .

جواتيايين، س . د (1980 م)، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق : عطية القوصي، وكالةالمطبوعات ،الكويت .

حسنين، عبد النعيم محمد (1981 م)، ايران والعراق في العصر السلجوقي، دار الراية البيضاء، بيروت.

حسنين، عبد النعيم محمد (1975 م)، دولة السلاجقة، مكتبة انكلو الأمريكية، القاهرة.

حمدي، حافظ أحمد (1949 م)، الدولة الخوارزمية والمغول، دار الفكر العربي، بيروت.

دفتري، فرهاد (2012 م)، الإسماعيليون، تاريخهم وعقائدهم، تحقيق : سيف الدين القصير، دار الساقي، بيروت .

الزهراني، محمد مسفر (1980 م)، نظام الوزارة في الدولة العباسية، مؤسسة الرسالة ،بيروت .

الشامي، يحيى (1993 م)، موسوعة المدن العربية والإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت .

الشراري، عفراء عازم عليان، العقوبات السياسية لوزراء المشرق الإسلامي في القرنيين الرابع والخامس الهجريين، بحث منشور في مجلة كلية الاداب، جامعة عين الشمس ،السعودية، العدد (يناير .مارس) المجلد (49) لسنة (2021 م) .

شرف، طه أحمد (1950 م)، دولة النزارية أجداد اغا خان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة .

كلاوسنر، كارلا (2001 م)، دراسة في الإدارة المدنية في العصر العباسي الوزارة أنموذجاً، ترجمة وتعليق : عبدالجبار ناجي ،بيت الحكمة ،بغداد .

لويس، برنارد (2016 م)، الحشاشون فرقة ثورية في تاريخ الإسلام، تعريف : محمد عزب موسى، مكتبة مدبولي ،القاهرة .

ماديلونغ، فيلفرد، أخبار ائمة الزيدية في طبرستان وديلمان وجيلان، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، (بيروت : 1987) .

محمد، محمد سيد كامل (2020 م)، طبرستان وجرجان، نور حوران للدراسات، الإمارات.

محبوبة، عبدالهادي محمد رضا (1998 م)، نظام الملك، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة.

اليوزبكي، توفيق سلطان (1970 م)، الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية، مطبعة الإرشاد، بغداد.

قصايدة، عبدالهادي نايف علي (2013 م)، ولاية العهد عند السلاجقة العظام وسلاطين فارس والعراق (431-511 هـ / 1039-1119 م)، (اطروحة دكتورة غير منشورة)، مقدمة إلى قسم الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن .

ابادي، ميترا مهر (1317 هـ)، تاريخ سلسلة زياري، انشارات دنيايي كتاب ،طهران .

حسن، سعاد هادي، الصول التاريخية لقبيلة القنقلي وموقف تركان خاتون منها ودورها الساسي والإداري حتى وفاتها سنة (630 هـ / 1232 م)، بحث منشور في مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (22) .

محمود، أحمد سيد (2014 م)، نكبة الوزراء في العصر الغزنوي (351-582 هـ / 962-1186 م)، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، مصر، العدد (15)